إقرار موازنة اتحادية إماراتية جديدة بقفزة في الإنفاق

الحكومة تعتزم إصدار المزيد من السندات الدولارية في العام المقبل

دعامات تعزز فرص النجاح

اتخذت الحكومة الإماراتية الاتحادية خطوة مهمة باتجاه الابتعاد عن تداعيات الأزمة الصحية، باعتماد موازنة 2022 بزيادة كبيرة في الإنفاق خلافا لهذا العام. ويرى محللون أن ذلك يعكس الرغبة في استكمال مشاريع التنمية الشاملة والتي سيتم تمويل جزء منها من إصدار سندات سيادية.

دبي – أقر مجلس الوزراء في الإمارات موازنة اتحادية أكبر حجما للعام المقبل في مؤشر على أن الدولة ستزيد الإنفاق وسط دلائل على ابتعاد البلد الخليجي تدريجيا عن تداعيات الأزمة الصحية ومدفوعة بتعافي أسعار النفط وما ستجنيه من تنظيم "إكسبو 2020 دبي".

واعتمد مجلس الوزراء، برئاسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي، الموازنة الجديدة بحجم إنفاق قدره 58.9 مليار درهم (أكثر من 16 مليار دولار).

وتزيد موازنة العام المقبل بنسبة 1.6 في المئة مقارنة بموازنة حجمها نحو 15.8 مليار دولار للعام الحالي، ولكنها أقل من الموازنة الاتحادية للعام الماضي والتي بلغت قرابة 16.7 مليار دولار، وهي الأكبر منذ قيام الدولة الخليجية.

الشيخ محمد بن راشد

نمضي في منهجية الـ50 تدعمها موازنة مرنة ومواكبة للتغيرات

وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الحكومة اعتمدت موازنة اتحادية للسنوات الخمس المقبلة بحجم إنفاق يبلغ 290 مليار درهم (78.96 مليار دولار).

ويمثل قطاع التنمية والمنافع الاجتماعية النسبة الأكبر من موازنة الاتحاد في 2022، حيث تبلغ نسبته 41.2 في المئة، ثم التعليم العام والجامعي بنسبة 16.3 في المئة، والشؤون الاجتماعية بنسبة 6 في المئة.

كما ستبلغ حصة قطاع الصحة 8.4 في المئة من الإنفاق العام، والمعاشات بنسبة 8.2 في المئة، ثم الخدمات الأخرى بنسبة 2.6 في المئة، فيما تم تخصيص ما نسبته 3.8 في المئة لقطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية.

واعتمدت الحكومة أيضا إنشاء مجلس الإمارات للبنية التحتية والإسكان برئاسة وزير الطاقة والبنية التحتية سهيل المزروعي.

وقال الشيخ محمد عقب إقرار الموازنة إن "الإمارات تدخل الخمسين عاما الجديدة، ماضية بأولويات وطنية واضحة تستند على مبادئ الخمسين منهجية جديدة، تدعمها موازنة اتحادية مرنة ومواكبة للتغيرات والتطورات".

وتشكل الموازنة الاتحادية جزءا ضئيلا فحسب من إجمالي الإنفاق العام في الإمارات إذ لكل إمارة ميزانيتها على حدة، لكنها تعطي مؤشرا بشأن الخطط الرسمية لاقتصاد البلاد.

والموازنة الإماراتية الاتحادية تمثل في الغالب نحو 14 في المئة من إجمالي الإنفاق المالي في البلاد، وتقدم الإمارات السبع وخاصة أبوظبي المنتجة للنفط المبلغ الباقي.

وتمتلك كل حكومة محلية من الإمارات السبع موازنة خاصة تزيد في أحيان كثيرة على قيمة الموازنة الاتحادية، وخصوصا في أبوظبي ودبي اللتين تعتمد كل منهما موازنة ضخمة للنفقات، ومن بينها المساهمة في تمويل الموازنة الاتحادية.

ويأتي إعلان الموازنة بينما تسعى دولة الإمارات لإعادة الزخم إلى اقتصادها بعد أن انكمش بسبب الأزمة الصحية العالمية وتراجع عائداته النفطية.

وعانى اقتصاد الإمارات، ثاني أكبر اقتصادات الخليج بعد السعودية العضو الأبرز في منظمة أوبك، من ركود عميق في العام الماضي مع تضرر قطاعات أساسية من القيود التي فرضت لمكافحة كوفيد – 19 مثل التجارة والسياحة كما تسبب انخفاض قياسي في أسعار النفط في تضرر عائداتها.

وحتى تتمكن من تعزيز ماليتها، كشف يونس الخوري وكيل زارة المالية الإماراتية الأربعاء أن الحكومة ستكون في السوق في العام المقبل لإصدار المزيد من السندات الدولارية، وقال إنها "تعمل على خطط لإصدار سندات بالعملة المحلية".

بنود مخصصات الإنفاق

- 41.2 في المئة لقطاع التنمية والمنافع الاجتماعية
- 16.3 في المئة لقطاع التعليم العام والجامعي
- 6 في المئة لقطاع الشؤون الاجتماعية
- 8.4 في المئة ستذهب لقطاع الصحة
- 8.2 في المئة لفاتورة الأجور والمعاشات
- 3.8 في المئة للبنية التحتية والموارد الاقتصادية
- 2.6 في المئة للخدمات الأخرى

ودخلت الإمارات أسواق الدين لأول مرة قبل أسبوع لجمع أربعة مليارات دولار. ولم تصدر الحكومة الاتحادية الإماراتية أي سندات من قبل، لكنّ بعضا من إمارات البلاد السبع فعلت خاصة العاصمة أبوظبي ودبي.

وقال الخوري إن "كل إمارة ستظل لها حرية إصدار الديون وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها". وأضاف أن سندات العملة المحلية ستصدر في "الوقت المناسب"، مشيرا إلى أنه لا يوجد تاريخ محدد للإصدار القادم بالدولار.

وستواصل الإمارات الإصدارات التي بدأتها هذا العام ثم ستتبعها إصدارات مقومة بالدرهم إذ أن الخطة والاستراتيجية جرى الاتفاق عليها مع البنك المركزي. وقال الخوري إنه "سيتم تقييم جاهزية السوق أيضا".

وتجاوزت الطلبات على أول طرح سندات للإمارات، الذي شمل شرائح لأجل 10 و20 و40 عاما، الأسبوع الماضي 22.5 مليار دولار.

وقالت الإمارات وقتها إنه ستستخدم حصيلة إصدار تلك السندات لتمويل مشروعات بنية تحتية حاصلة على موافقة من مجلس الوزراء ودعم استثمارات جهاز الإمارات للاستثمار، صندوق الثروة السيادي الاتحادي الوحيد بالبلاد.

وأكد الخوري أن ما يصل إلى 15 في المئة من الحصيلة التي سيتم جمعها من الإصدارات الجديدة، يمكن استخدامه في مشروعات الإنفاق الرأسمالي.

وقال صندوق النقد الدولي نهاية الشهر الماضي إن الإمارات تسير على طريق التعافي الاقتصادي التدريجي وإن الفضل في ذلك يعود جزئيا إلى استجابتها القوية لأزمة الجائحة وعودة العمل في قطاع السياحة لكن خطر ظهور تفش جديد للجائحة يخيم على التوقعات.

90 مليار دولار فاتورة خسائر الاقتصاد اليمني

عدن – تجاوز حجم خسائر الاقتصاد اليمني جراء سبع سنوات من الحرب التقديرات، نظرا لفظاعة الآثار التي تركها النزاع على البنية التحتية وتبعاته الكارثية على النسيج الاجتماعي في بلد مصنف على أنه أكثر دول العالم فقرا.

وقدّر واعد باذيب وزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، خلال اجتماع افتراضي مع مارينا ويس المديرة الإقليمية لمجموعة البنك الدولي لدى مصر واليمن وجيبوتي، أن الخسائر المباشرة بلغت حوالي 90 مليار دولار.

وكانت تقديرات سابقة قد أشارت إلى أن الخسائر بلغت حوالي 88 مليار دولار. ومع الإعلان عن الأرقام الجديدة جدد بعض الخبراء شكوكهم حولها، وقالوا إنها قد تكون أكثر من ذلك بكثير في ظل المؤشرات الدولية التي تؤكد حجم المعاناة التي تعيشها البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية عن باذيب قوله إن "هذه التقديرات هي للخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي اليمني، فضلا عن الخسائر الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية بسبب الحرب".

ويعاني اليمن منذ أواخر 2014 صراعا دمويا على السلطة بين الحكومة الشرعية المدعومة بتحالف عسكري تقوده السعودية، وبين قوات جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، مما أدى إلى "أكبر أزمة إنسانية في العالم" في هذا البلد الفقير، وفقا للأمم المتحدة.

وانتشر الجوع في اليمن بعد أن بات ساحة قتال، مما يهدد بمجاعة كبيرة بين اليمنيين وفقا لتقارير منظمات إغاثة دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة. وحذرت تلك المنظمات من قرب انهيار الاقتصاد اليمني.

وتظهر أحدث تقديرات لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن هناك ما يقرب من 20.7 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2021، بينما يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك خسرت العملة المحلية نحو 180 في المئة من قيمتها أمام العملات الأجنبية، فقد بلغ سعر صرف الدولار في مناطق سيطرة الشرعية 1040 ريالا، مما ساهم في صعود حاد للأسعار وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض متوسط دخل الفرد بحوالي 60 في المئة.

واعد باذيب

التقديرات تشمل الخسائر المباشرة إلى جانب دمار البنية التحتية

وقال البنك الدولي في بيان مطلع يوليو الماضي إن اليمن "البلد الأشد فقرا في قائمة البنك الدولي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم منذ عام 2015 بسبب الصراع المتأجّج فيه".

وجددت الأمم المتحدة الاثنين الماضي تحذيرها من الوضع الهش في اليمن، الذي قد يؤدي إلى انزلاقه إلى المجاعة مجددا بسبب اشتداد الصراع المستمر في أنحاء البلاد.

وقال ديفيد جريسلي المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن خلال إحاطة صحافية إن "الصراع والعنف المستمرّيْن في جميع أنحاء البلاد لا يزالان يؤثران بشدة على السكان الذين هم في أمس الحاجة إلى إنهاء القتال، حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم".

ويواجه اليمن ضغوطا وصعوبات مالية واقتصادية غير مسبوقة ناتجة عن تراجع عائدات النفط التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلاد وتوقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة.

كفاح من أجل البقاء

السياحة في تونس والمغرب تبدأ رحلة التعافي من آثار الجائحة

تحاول السياحة التونسية والمغربية مقاومة المنغصات الصحية التي أثرت عليها كثيرا في العام الماضي وأدت إلى تراجعها بشكل واضح عكسته الأرقام الرسمية، خاصة بعد الرفع التدريجي لقيود الإغلاق وعودة رحلات الطيران حول العالم، وسط آمال العاملين في القطاع بأن يعوضوا بعض الخسائر التي تكبدوها طيلة أشهر.

تونس/الرباط – أعطت صناعة السياحة في تونس والمغرب ملامح أولية بأنها بدأت تصعد ببطء من قاع الأزمة الصحية لتكتسب قوة دفع تدريجية من الانتعاش مع الرفع التدريجي لقيود السفر عالميا.

وشكلت الجائحة صدمة كبيرة للأوساط السياحية بالبلدين بعد أن تراكمت المشكلات على القطاع، الذي يمثل أحد مصادر النقد الأجنبي لهما بشكل غير مسبوق.

ويتمتع بعض السيّاح بشمس أكتوبر وبالرمال الدافئة وبزرقة البحر في مدينة الحمّامات السياحية في تونس، البلد الذي يأمل فيه قطاع السياحة كما في المغرب التعافي مع تحسن الوضع الصحيّ.

الآفاق تبدو أفضل

ويقول هيكل العكروت الذي يعمل مديرا لفندق "بل أزور" منذ عشرين عاما ويفخر بالفندق الفخم الذي يضمّ مسابح ويفتح على شواطئ مدينة الحمّامات، الوجهة السياحية الأولى في تونس، لوكالة الصحافة الفرنسية إن "العام 2021 أفضل من 2020 الذي كان موسمه سيّئا، لكنه أسوأ من العام 2019 بسبب الصعوبات" الناتجة خصوصا عن وباء كوفيد – 19.

وخفّض الفندق الذي يمكن أن يستوعب ألف سرير قدرته إلى النصف بعد أن أصبحت تونس مدرجة ضمن القائمة الحمراء للدول الأوروبية التي تمثل المصدر الأول للسيّاح وخصوصا منهم الفرنسيين والألمان والإيطاليين.

واختارت السائحة الروسية إلينا باكيروفا المجيء إلى تونس للسياحة نظرا "للسعر الجيّد جدا" الذي تدفعه مقابل "موقع رائع". وقالت إنها قدمت من فلاديفستوك الواقعة في أقصى شرق روسيا لتحتفل بعيد ميلادها الرابع والأربعين ولديها رغبة في "اكتشاف أفريقيا".

كما اختار العامل في مدينة ليون الفرنسية يانيس مرابطي هو الآخر تونس نظرا لانخفاض الأسعار فيها، ولكنه يقول أيضا "نأتي كل سنة مع والدتي. طقس أكتوبر في فرنسا بارد ليس كما في تونس. هنا نجد الشاطئ والشمس".

ويأوي الفندق 30 في المئة من طاقته ومن بين نزلائه 130 سائحا روسيا. ويقول العكروت "الهدف ضمان الاستمرار، لا المردودية".

وتراجعت عائدات السياحة في تونس العام الماضي بنسبة 65.1 في المئة. وأظهرت أرقام البنك المركزي أنها بلغت 1.96 مليار دينار (727.6 مليون دولار)، نزولا من أكثر بقليل من ملياري دولار قبل عام.

ويعتبر العام 2019 من أفضل المواسم السياحية منذ 2011. فقد زار تونس خلالها أكثر من 9 ملايين سائح، وساهم القطاع بنحو 14 في المئة من الناتج الداخلي الصافي ووفّر مصدر رزق لمليوني تونسي.

وتقول رئيسة الجامعة التونسية للنزل درة ميلاد إن موسم 2021 "شهد تحسنا طفيفا مقارنة بالعام 2020 الكارثي، الذي تراجع فيه القطاع بنسبة 80 في المئة، لكن نحن بعيدون جدا عن مستوى النشاط العادي بالرغم من تسجيل ارتفاع بنسبة 11 في المئة".

وغير بعيد عن المنطقة، أعاد المغرب فتح الحدود منتصف يونيو الماضي، وسجل الموسم السياحي تحسنا نسبيا مقارنة بالعام 2020.

ودخل البلاد حتى نهاية أغسطس الماضي قرابة 3.5 ملايين سائح مقابل 2.2 مليون طيلة العام الماضي، وهو رقم أقلّ بأربع مرّات من أرقام العام 2019 التي قدّرت وصول 13 مليون زائر.

درة ميلاد

لا نزال بعيدين عن مستوى النشاط العادي رغم التحسن الملحوظ

حميد بن الطاهر

استئناف النشاط في المدن السياحية جيد ولكن القيود أبطأته قليلا

ويقول رئيس الكونفدرالية الوطنية للسياحة في المغرب حميد بن الطاهر إن "استئناف النشاط كان جيّدا في المدن السياحية، ولكن القيود التي فرضت في أغسطس أبطأتها بعض الشيء".

وشدّدت الرباط القيود الصحية إثر ارتفاع في نسبة تفشي الجائحة، وشملت تقليص التنقل نحو المناطق السياحية مثل مدينتي مراكش وأغادير.

وبحسب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، فقد سجلت عائدات السياحة بالمغرب تراجعا بنسبة 53.8 في المئة بنهاية 2020، وهو ما شكل خسارة بواقع خمسة مليارات دولار.

وانحسر عدد الوافدين بنحو 78.9 في المئة، بينما تراجع عدد ليالي المبيت بالفنادق بنحو 72.3 في المئة العام الماضي بعد زيادة قدرها 5.2 في المئة قبل عام.

وفي الأيام الأخيرة ومع تزايد تحسن مؤشرات الوضع الصحيّ، خرجت تونس من القائمة الحمراء لكل من فرنسا والمملكة المتحدة.

ويستبعد العكروت عودة القطاع إلى نشاطه العادي في شتاء 2021، قائلا "ولكن هذا سيمكّن من إنقاذ موسم 2022، وبإمكاننا توقيع عقود مع وكلاء السفر".

ويستعد الناشطون في قطاع السياحة لهذه العودة، ولكن يجب "إعادة النظر في مفهوم السياحة" في تونس، برأيه، إذ لم تعد صورة السياحة في تونس تُختزل في "الجمل والشاطئ فقط، فقد ظهرت محدودية السياحة الجماهيرية"، ولذلك لا بد من إعادة استكشاف "المواقع المذهلة".

وتتبنى ميلاد الرأي نفسه، متحدثة عن المناطق والسياحة الداخلية والجنوب التونسي. وتقول يجب أن تكون هناك "رؤية"، كما الأخذ في الاعتبار "أن سياحة الفندقة تمثل 80 في المئة من الطلب العالمي"، داعية الى عدم الاكتفاء "بالعيش على أمجاد الماضي".